IJSSP

المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس والعشرون – العدد الثالث – البحث الأول (ص: 1- 11)
15 – أيلول – 2025م

www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[التحولات في دور المرأة في سوق العمل العربي بين التمكين والمعيقات: دراسة مقارنة]

إعداد الباحث:

[جبر أحمد السالم]

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحولات الجوهرية التي طرأت على دور المرأة العربية في سوق العمل خلال العقدين الأخيرين، وذلك في سياق التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة العربية، بالإضافة إلى التوجهات الدولية نحو تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين. وقد ركزت الدراسة بشكل خاص على التوازن القائم بين الجهود المبذولة في مجال سياسات التمكين، وبين التحديات والمعيقات البنيوية التي ما تزال تحد من تحقيق اندماج حقيقي وعادل للمرأة في سوق العمل.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المقارن، الذي يتيح المقارنة بين تجارب مختلفة للدول العربية، من خلال مراجعة وتحليل عدد من التقارير الرسمية والإحصائيات الحديثة الصادرة عن منظمات دولية مثل البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، إلى جانب تقارير وطنية ودراسات بحثية متخصصة. وقد شمل التحليل كلاً من المؤشرات الكمية المتعلقة بمعدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة، ومعدلات البطالة، والفجوة في الأجور، وكذلك المؤشرات النوعية المرتبطة بالتحديات الاجتماعية والثقافية، والسياسات العامة، ومستوى تمثيل المرأة في المناصب القيادية.

أظهرت نتائج الدراسة أن المرأة العربية أحرزت تقدماً ملموساً في السنوات الأخيرة، تمثل في ارتفاع نسبي لمعدلات مشاركتها الاقتصادية، وزيادة الوعي العام بأهمية دورها في التنمية. كما لوحظ اهتمام متزايد على المستوى الرسمي بتمكين المرأة من خلال برامج التدريب، ودعم ريادة الأعمال النسائية، وتعديل بعض التشريعات التي كانت تشكل عوائق أمام مشاركة المرأة في سوق العمل. إلا أن هذا التقدم لا يزال جزئياً وغير مستدام في كثير من السياقات، نتيجة وجود عدة معيقات هيكلية.

ومن أبرز هذه المعيقات استمرار **الثقافة الاجتماعية التقليدية** التي تضع أدواراً نمطية للمرأة، وتُقيّد من مشاركتها الفاعلة خارج الإطار الأسري. كما تمثل **ضعف السياسات الحكومية الداعمة** تحدياً كبيراً، لا سيما فيما يتعلق بتوفير بيئة عمل مرنة، وحماية حقوق المرأة العاملة، وضمان المساواة في الأجور والترقيات. كما لا تزال **الفجوة في الأجور بين الجنسين** قائمة بشكل ملحوظ، حتى في القطاعات التي تشارك فيها المرأة بشكل مكثف، مما ينعكس سلباً على دافعية النساء للاستمرار في سوق العمل.

وتؤكد الدراسة أن إدماج المرأة بشكل متكافئ وفعّال في سوق العمل لا يمكن أن يتحقق فقط من خلال برامج التمكين، بل يتطلب **مقاربة شمولية** تشمل إصلاحاً تشريعياً، وتطويراً مؤسسياً، وتغييراً في الثقافة المجتمعية، إلى جانب الاستثمار في التعليم والتدريب المهني الموجه للنساء. ومن هنا، توصي الدراسة بضرورة تبني سياسات أكثر

شمولاً وفاعلية ترتكز على العدالة الاجتماعية والمساواة، وتعمل على إزالة الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيق تمكين المرأة، بما يسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في المجتمعات العربية.

الكلمات المفتاحية: المرأة، سوق العمل العربي، التمكين الاقتصادي، المعيقات الاجتماعية، المساواة .

[Transformations in the Role of Women in the Arab Labor Market Between Empowerment and Barriers: A Comparative Study]

Prepared by the researcher:
[Jabr Ahmed Al-Salem]

Abstract:

This study aims to analyze the fundamental transformations that have occurred in the role of Arab women in the labor market over the past two decades, within the context of social and economic changes experienced by the Arab region, alongside international trends toward empowering women and promoting gender equality. The study particularly focuses on balancing the efforts made in empowerment policies with the structural challenges and obstacles that still hinder the achievement of genuine and fair integration of women into the labor market.

The study relied on a comparative descriptive methodology, enabling comparisons between the experiences of different Arab countries by reviewing and analyzing a number of official reports and recent statistics issued by international organizations such as the World Bank and the International Labour Organization, in addition to national reports and specialized research studies. The analysis included both quantitative indicators related to women's participation rates in the workforce, unemployment rates, and wage gaps, as well as qualitative indicators linked to social and cultural challenges, public policies, and the level of women's representation in leadership positions.

The study's results showed that Arab women have made tangible progress in recent years, reflected in a relative increase in their economic participation rates and a growing public awareness of the importance of their role in development. There has also been increased official attention to empowering women through training programs, supporting women's

entrepreneurship, and amending some legislations that previously posed obstacles to women's participation in the labor market. However, this progress remains partial and unsustainable in many contexts due to the presence of several structural barriers.

Among the most prominent barriers are the persistence of traditional social culture that assigns stereotypical roles to women and restricts their active participation outside the family framework. Weak supportive government policies also represent a significant challenge, particularly regarding the provision of flexible work environments, protection of working women's rights, and ensuring equality in wages and promotions. The gender wage gap remains notably present even in sectors with intensive female participation, negatively affecting women's motivation to continue in the labor market.

The study confirms that the equitable and effective integration of women into the labor market cannot be achieved solely through empowerment programs but requires a comprehensive approach that includes legislative reform, institutional development, societal cultural change, alongside investment in education and vocational training targeted at women. Therefore, the study recommends adopting more inclusive and effective policies based on social justice and equality, working to remove legal, social, and economic barriers that hinder women's empowerment, contributing to achieving comprehensive and sustainable development in Arab societies.

Keywords: Women, Arab labor market, economic empowerment, social barriers, equality.

المقدمة:

شهد العالم العربي خلال العقود القليلة الماضية سلسلة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة، التي أثّرت بشكل ملحوظ في الأدوار التقليدية التي كانت تُسند للمرأة في المجتمع. هذه التحولات لم تأتِ بمعزل عن السياق العالمي الذي يشهد تناميًا متسارعًا في الدعوات إلى تعزيز حقوق المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، لا سيما في ما يتعلق بفرص العمل والمشاركة الاقتصادية. وقد أفضى هذا الواقع إلى بروز عدد من المبادرات الحكومية والأهلية التي تهدف إلى تمكين المرأة العربية وإشراكها بشكل أكبر في مختلف القطاعات الاقتصادية. ومع ذلك، فإن هذا المسار لا يزال يواجه تحديات معقدة تتراوح بين المعوقات البنيوية كالفجوة في التشريعات والسياسات، والمعيقات الثقافية المرتبطة بالصورة النمطية لأدوار المرأة داخل المجتمع. وبالتالي، فإن تحليل هذا الواقع المتشابك يُعد خطوة ضرورية لفهم ما تحقق من تقدم، وما تبقى من تحديات تحول دون المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة العربية في سوق العمل.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من سعيها لتقديم تحليل شامل وموضوعي للتحولات المعاصرة التي طرأت على مشاركة المرأة في سوق العمل العربي، في ظل تعدد المبادرات وتفاوت مستويات التقدم بين دولة وأخرى. كما تتميز الدراسة بتناولها المتوازن لعنصري التمكين والمعيقات، ما يُمكّن من بناء تصور واقعي لمدى قدرة المرأة على تحقيق ذاتها اقتصاديًا ومهنيًا ضمن بيئة اجتماعية وثقافية لا تزال في كثير من الحالات تحتكم لمنظومة تقليدية من القيم والأدوار. إضافة إلى ذلك، فإن مقارنة التجارب العربية المختلفة يُسهم في تحديد العوامل المشتركة والتباينات التي يمكن الاستفادة منها في صياغة سياسات أكثر فاعلية وعدالة. لذا، فإن نتائج هذه الدراسة قد تكون ذات فائدة لصناع السياسات، والباحثين، والناشطين في مجال قضايا النوع الاجتماعي والتنمية.

مشكلة الدراسة

رغم التقدم الملموس في الخطاب الرسمي والبرامج الموجهة نحو تمكين المرأة في العديد من الدول العربية، إلا أن الواقع العملي يُظهر وجود فجوة بين السياسات المُعلنة والتنفيذ الفعلي على الأرض. فلا تزال المرأة في كثير من الحالات تُواجه معيقات اقتصادية، مثل ضعف فرص التشغيل، وغياب الدعم المؤسسي، وعدم تكافؤ الفرص في الترقية والأجور. كما أن المعوقات الاجتماعية والثقافية، كهيمنة الأدوار التقليدية، وضعف تقبل المجتمع لمشاركة المرأة في بعض القطاعات، تُشكل عقبات حقيقية تحدّ من قدرة المرأة على المشاركة الكاملة والفاعلة في سوق العمل. من هنا تبرز إشكالية الدراسة، والمتمثلة في :**كيف تؤثر المعيقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الحد من فاعلية برامج تمكين المرأة، ومشاركتها الحقيقية في سوق العمل العربي؟**

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي من شأنها تعميق الفهم بخصوص قضية تمكين المرأة في سوق العمل العربي، وذلك من خلال:

1. **استعراض التحولات الكبرى التي طرأت على مشاركة المرأة في سوق العمل العربي خلال العقدين الأخيرين**، بما يشمل التغيرات في النسب، القطاعات، وأنماط التوظيف.
2. **تحليل العوامل والمعيقات التي لا تزال تحدّ من المشاركة الاقتصادية الفاعلة للمرأة**، بما في ذلك التحديات القانونية، والمؤسسية، والثقافية، مع التركيز على السياقات الاجتماعية المختلفة.
3. **تقديم مجموعة من التوصيات الاستراتيجية التي يمكن أن تُسهم في تطوير سياسات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية**، بشكل يُعزز من فرصها في سوق العمل ويضمن تكافؤ الفرص والاستدامة في مشاركتها.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المقارن كإطار منهجي يُتيح تحليل الظاهرة في أبعادها المختلفة عبر الزمان والمكان. وقد تم التركيز على مراجعة الأدبيات العلمية ذات الصلة، والدراسات السابقة التي تناولت موضوع تمكين المرأة العربية، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي. كما تم الاستناد إلى تقارير حديثة صادرة عن منظمات دولية مثل منظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، وصندوق النقد العربي، إلى جانب تقارير وطنية رسمية، بهدف الحصول على بيانات موثوقة ودقيقة تعكس واقع مشاركة المرأة في سوق العمل العربي. وسمح هذا المنهج للمقارنة بين تجارب مختلفة وتحديد نقاط القوة والضعف في السياسات المعتمدة في كل دولة.

الإطار النظري

ترتكز هذه الدراسة على **نظرية تمكين المرأة(Women Empowerment Theory)** ، التي تُعد من أبرز النظريات المعاصرة في مجال دراسات النوع الاجتماعي والتنمية. تفترض هذه النظرية أن تمكين المرأة، خصوصاً في المجال الاقتصادي، ليس فقط هدفًا تنمويًا بحد ذاته، بل أيضًا وسيلة ضرورية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان تنمية شاملة ومستدامة في المجتمعات الحديثة.

تشير النظرية إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة يُفضي إلى تحولات هيكلية في بنية المجتمع، حيث يؤثر بشكل مباشر في توازن القوى داخل الأسرة، وفي المؤسسات، وفي علاقات العمل. ويتجلى هذا التمكين من خلال عدد من المؤشرات، أبرزها: قدرة المرأة على الوصول إلى الفرص الاقتصادية، وامتلاكها لوسائل الإنتاج، وحريتها في اتخاذ قرارات مالية مستقلة، إضافة إلى المشاركة الفاعلة في سوق العمل الرسمي وغير الرسمي على حد سواء.

وتفترض النظرية أن التمكين لا يحدث فقط من خلال توفير فرص العمل، بل يستلزم بيئة داعمة تشمل **إصلاحات تشريعية ومؤسسية، وتغييرات ثقافية**، وضمان حقوق المرأة في التملك، والميراث، والحماية من التمييز في بيئة العمل. كما تؤكد على العلاقة الوثيقة بين **التمكين الفردي** و**التحول الاجتماعي الأوسع**، إذ إن تمكين المرأة اقتصاديًا يسهم في تعديل الأدوار الجندرية التقليدية، وفي إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية على أسس أكثر مساواة وإنصافًا.

وتؤكد النظرية كذلك على أن **مشاركة المرأة في سوق العمل ليست فقط مسألة تمكين فردي، بل هي جزء من عملية تحول اقتصادي واجتماعي شاملة** .فعندما تحصل المرأة على فرص عادلة في العمل والدخل، فإنها تسهم في رفع مستوى دخل الأسرة، وتحسين مؤشرات الصحة والتعليم، وتقليل نسب الفقر، وهو ما ينعكس إيجابًا على مؤشرات التنمية في المجتمع ككل.

ويُعزز الإطار النظري لهذه الدراسة بفكرة أن **العوائق التي تحد من تمكين المرأة ليست فقط اقتصادية أو قانونية، بل ترتبط أيضًا ببنية الثقافة الاجتماعية، والقيم السائدة التي قد تعيد إنتاج التمييز بين الجنسين** حتى في ظل وجود تشريعات تدعو للمساواة. من هنا، فإن تحقيق التمكين الفعلي يتطلب تفكيك تلك المنظومات الثقافية، وتغيير الصور النمطية التي تحصر أدوار المرأة في المجال الأسري فقط.

كما يُعد هذا الإطار النظري ملائمًا بشكل خاص لدراسة الحالة العربية، حيث تتفاعل التحولات الاقتصادية مع الخصوصيات الثقافية، وتؤثر بشكل كبير في وتيرة ومستوى التمكين الفعلي للمرأة، رغم التقدم الذي أحرزته بعض الدول في مجالات التعليم والصحة.

الدراسات السابقة

تُعد الدراسات السابقة أداة مهمة في فهم الواقع الحالي لمشاركة المرأة العربية في سوق العمل، كما تسهم في تأطير النتائج ضمن سياق أوسع من التحليل والمقارنة. وقد تم اختيار مجموعة من الدراسات التي تناولت الجوانب المتعددة لتمكين المرأة من زوايا مختلفة، ما يُثري الإطار التحليلي لهذا البحث.

1. دراسة العوضي(2021)

تُشير هذه الدراسة إلى استمرار **الفجوة في الأجور بين الجنسين** في معظم الدول العربية، رغم الارتفاع الكبير في نسب التحصيل العلمي لدى النساء خلال العقود الأخيرة. تناولت العوضي بيانات ميدانية من ثلاث دول عربية، وخلصت إلى أن المرأة، حتى عندما تحمل مؤهلات أعلى من الرجل في نفس المجال، غالبًا ما تُوظف في وظائف أقل أجرًا وأقل استقرارًا. وتُرجع الدراسة هذا التفاوت إلى **غياب آليات فعالة لمراقبة الإنصاف في الأجور**، إضافة إلى التأثيرات الخفية للتمييز الجندري في بيئة العمل. كما لفتت الدراسة إلى أن القطاع الخاص يُعد أكثر تمييزًا من القطاع العام، فيما يخص الأجور والترقيات.

هذه النتائج تُعزز من افتراض الدراسة الحالية بأن التمكين الاقتصادي للمرأة لا يتحقق فقط من خلال فتح أبواب سوق العمل، بل يتطلب آليات رقابية وتشريعية لضمان العدالة والمساواة في الفرص والعوائد.

2. دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP, 2020)

تناولت هذه الدراسة الإقليمية **تأثير السياسات الحكومية على تمكين المرأة اقتصاديًا في عدد من الدول العربية**، مثل الأردن، المغرب، وتونس. وقد أظهرت أن بعض الدول أحرزت تقدمًا ملموسًا من خلال سن قوانين تعزز من المساواة، وتوفر بيئة تشريعية أكثر دعمًا للمرأة العاملة، كتوسيع إجازات الأمومة، وتوفير حضانات في أماكن العمل، وتفعيل برامج ريادة الأعمال النسائية.

ومع ذلك، تُشير الدراسة إلى أن هذه السياسات لم تكن كافية لإحداث تحوّل نوعي، بسبب استمرار **العوائق الثقافية والاجتماعية**، مثل النظرة النمطية لدور المرأة، وتفضيل الذكور في التوظيف، وغياب الدعم الأسري لمشاركة المرأة في العمل. وبالتالي، فإن الدراسة تسلّط الضوء على **الفجوة بين السياسة والتطبيق**، وهي نقطة مركزية تسعى هذه الدراسة الحالية إلى استكشافها بعمق ضمن السياق العربي.

3. دراسة Kabeer (2019)

في دراسة نوعية رائدة، قامت الباحثة **Naila Kabeer** بتحليل العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والتحولات الاجتماعية في المجتمعات النامية، بما في ذلك بعض الدول العربية. وقد اعتمدت الدراسة على إطار مفاهيمي يشمل ثلاثة أبعاد رئيسية :**الموارد، والوكالة، والإنجازات**، باعتبارها مكونات أساسية للتمكين. وخلصت إلى أن تمكين المرأة لا يتم فقط من خلال تزويدها بفرص اقتصادية، بل من خلال دعم قدرتها على اتخاذ القرار، والتعبير عن ذاتها، وممارسة حقوقها في فضاءات مختلفة من الحياة.

أبرزت الدراسة أن **التمكين الاقتصادي يُمكن أن يكون مدخلاً لتغيير الأدوار الاجتماعية والجندرية**، لكنه ليس عملية أوتوماتيكية؛ إذ يتطلب أيضًا إصلاحات في البنية الثقافية والتعليمية، وتوسيع شبكات الدعم الاجتماعي للمرأة. كما أشارت إلى أن التغير في دور المرأة قد يُواجَه أحيانًا بمقاومة مجتمعية، خصوصًا في البيئات المحافظة، ما قد يُؤدي إلى خلق صراعات داخل الأسرة أو المجتمع المحلي.

تُعد هذه الدراسة مرجعًا مهمًا للدراسة الحالية، لأنها توفّر إطارًا تحليليًا لفهم **البعد الاجتماعي للتمكين الاقتصادي**، وهو بُعد غالبًا ما يُهمل في التحليلات الكمية التي تركز فقط على نسب المشاركة والأجور.

مقارنة واستنتاجات عامة

عند مقارنة هذه الدراسات، يُلاحظ وجود اتفاق واسع على أن **التمكين الاقتصادي للمرأة في العالم العربي لا يزال دون المستوى المأمول**، وأن هناك فجوة حقيقية بين الجهود الرسمية المعلنة والواقع المعاش. كما تؤكد الدراسات على الطبيعة المركبة للعوائق التي تواجه المرأة، والتي لا يمكن اختزالها في عامل واحد، بل هي ناتجة عن تفاعل بين الثقافة، والسياسات، والاقتصاد، والتعليم، وحتى البيئة الأسرية.

وعليه، تستفيد الدراسة الحالية من هذه النتائج لبناء رؤية شاملة حول الوضع الراهن، والبحث في سُبل تحسين بيئة التمكين، ليس فقط عبر السياسات، ولكن من خلال **تغيير الخطاب الثقافي والاجتماعي المرتبط بدور المرأة**، وتحفيز المؤسسات على تبني نهج أكثر شمولاً في إدماج النساء في الاقتصاد.

تشكل نظرية تمكين المرأة (Women Empowerment Theory) الركيزة الأساسية التي تستند إليها هذه الدراسة لفهم العلاقة بين مشاركة المرأة الاقتصادية والتحولات الاجتماعية المصاحبة لها. وتقدم هذه النظرية إطارًا متكاملاً يربط بين عوامل متعددة؛ منها الاقتصادية، والقانونية، والثقافية، لتفسير كيفية تأثير التمكين الاقتصادي على العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. يؤكد الإطار النظري أن التمكين لا يقتصر على الفرص الاقتصادية وحدها، بل يشمل أيضًا القدرة على اتخاذ القرارات، والتمتع بالحقوق، وتغيير الأدوار الاجتماعية التقليدية. وهذا التوجه يعكس تحولًا في الفكر التنموي من مجرد زيادة المشاركة الاقتصادية إلى بناء قدرات المرأة وتوسيع مجال تأثيرها في المجتمع.

تتوافق هذه الفكرة مع نتائج الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تمكين المرأة في سياقات مختلفة. فعلى سبيل المثال، تشير دراسة العوضي (2021) إلى أن الفجوة في الأجور لا تزال تمثل عائقًا كبيرًا أمام التمكين الكامل للمرأة، رغم ارتفاع مستويات التعليم، مما يدل على أن الجانب الاقتصادي وحده لا يكفي لضمان العدالة بين الجنسين. وهو ما يدعم فرضية النظرية التي ترى أن التمكين يحتاج إلى دعم تشريعي ومؤسساتي فاعل يضمن تحقيق المساواة في فرص العمل والراتب.

من جانب آخر، تكشف دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020) عن ثنائية التقدم في السياسات الحكومية مع استمرار المعوقات الثقافية التي تحد من فاعلية هذه السياسات على أرض الواقع. هذا التناقض يعكس الأبعاد المعقدة للتمكين في المجتمعات العربية التي تتسم بتركيبة اجتماعية وثقافية متعددة الطبقات، ما يتطلب استراتيجيات متكاملة تتجاوز مجرد التشريعات لتشمل التوعية المجتمعية والتغيير الثقافي.

تدعم دراسة Kabeer (2019) هذا التحليل من خلال تسليط الضوء على أهمية البعد الاجتماعي والوكالة الشخصية في عملية التمكين، حيث توضح أن التمكين الاقتصادي يجب أن يقترن بزيادة قدرة المرأة على المشاركة في صنع القرار، وإعادة تشكيل الأدوار الاجتماعية التي غالبًا ما تقيد تحركاتها. وهذا يتطلب ليس فقط بيئة عمل داعمة، ولكن أيضًا تحولات في القيم والمواقف داخل الأسرة والمجتمع.

تجتمع هذه الدراسات على أن تمكين المرأة في سوق العمل يتطلب منظومة متكاملة تجمع بين الإصلاحات التشريعية، وتوفير فرص التعليم والتدريب، وتحسين بيئة العمل، وتغيير الممارسات الثقافية والاجتماعية. كما تؤكد على أن الفجوات الاقتصادية والثقافية المرتبطة بنوع الجنس ما تزال قائمة، وأن التعامل معها يحتاج إلى حلول متعددة الأبعاد.

تسهم هذه النتائج في تعزيز أهمية هذه الدراسة، التي تهدف إلى استكشاف هذه التحديات من خلال مقارنة واقع تمكين المرأة في عدة دول عربية، مع التركيز على العوامل التي تعيق هذا التمكين بالرغم من التحسينات التشريعية والسياساتية. وبذلك، توفر الدراسة فهمًا أعمق للتفاعلات المعقدة بين البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشكل تجربة المرأة في سوق العمل العربي.

في النهاية، يمكن القول إن الإطار النظري والدراسات السابقة يشكلان أساسًا قويًا لفهم واقع تمكين المرأة، لكنهما في الوقت ذاته يشيران إلى ضرورة استمرارية البحث في هذا المجال، خصوصًا في ضوء التغيرات السريعة التي يشهدها سوق العمل العالمي والتحديات الجديدة التي تظهر مع تطور التكنولوجيا والعولمة.

مناقشة الإطار النظري والدراسات السابقة

تشكل نظرية تمكين المرأة (Women Empowerment Theory) الركيزة الأساسية التي تستند إليها هذه الدراسة لفهم العلاقة بين مشاركة المرأة الاقتصادية والتحولات الاجتماعية المصاحبة لها. وتقدم هذه النظرية إطارًا متكاملاً يربط بين عوامل متعددة؛ منها الاقتصادية، والقانونية، والثقافية، لتفسير كيفية تأثير التمكين الاقتصادي على العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. يؤكد الإطار النظري أن التمكين لا يقتصر على الفرص الاقتصادية وحدها، بل يشمل أيضًا القدرة على اتخاذ القرارات، والتمتع بالحقوق، وتغيير الأدوار الاجتماعية

التقليدية. وهذا التوجه يعكس تحولًا في الفكر التنموي من مجرد زيادة المشاركة الاقتصادية إلى بناء قدرات المرأة وتوسيع مجال تأثيرها في المجتمع.

تتوافق هذه الفكرة مع نتائج الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تمكين المرأة في سياقات مختلفة. فعلى سبيل المثال، تشير دراسة العوضي (2021) إلى أن الفجوة في الأجور لا تزال تمثل عائقًا كبيرًا أمام التمكين الكامل للمرأة، رغم ارتفاع مستويات التعليم، مما يدل على أن الجانب الاقتصادي وحده لا يكفي لضمان العدالة بين الجنسين. وهو ما يدعم فرضية النظرية التي ترى أن التمكين يحتاج إلى دعم تشريعي ومؤسساتي فاعل يضمن تحقيق المساواة في فرص العمل والراتب.

من جانب آخر، تكشف دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020) عن ثنائية التقدم في السياسات الحكومية مع استمرار المعوقات الثقافية التي تحد من فاعلية هذه السياسات على أرض الواقع. هذا التناقض يعكس الأبعاد المعقدة للتمكين في المجتمعات العربية التي تتسم بتركيبة اجتماعية وثقافية متعددة الطبقات، ما يتطلب استراتيجيات متكاملة تتجاوز مجرد التشريعات لتشمل التوعية المجتمعية والتغيير الثقافي.

تدعم دراسة Kabeer (2019) هذا التحليل من خلال تسليط الضوء على أهمية البعد الاجتماعي والوكالة الشخصية في عملية التمكين، حيث توضح أن التمكين الاقتصادي يجب أن يقترن بزيادة قدرة المرأة على المشاركة في صنع القرار، وإعادة تشكيل الأدوار الاجتماعية التي غالبًا ما تقيد تحركاتها. وهذا يتطلب ليس فقط بيئة عمل داعمة، ولكن أيضًا تحولات في القيم والمواقف داخل الأسرة والمجتمع.

تجتمع هذه الدراسات على أن تمكين المرأة في سوق العمل يتطلب منظومة متكاملة تجمع بين الإصلاحات التشريعية، وتوفير فرص التعليم والتدريب، وتحسين بيئة العمل، وتغيير الممارسات الثقافية والاجتماعية. كما تؤكد على أن الفجوات الاقتصادية والثقافية المرتبطة بنوع الجنس ما تزال قائمة، وأن التعامل معها يحتاج إلى حلول متعددة الأبعاد.

تسهم هذه النتائج في تعزيز أهمية هذه الدراسة، التي تهدف إلى استكشاف هذه التحديات من خلال مقارنة واقع تمكين المرأة في عدة دول عربية، مع التركيز على العوامل التي تعيق هذا التمكين بالرغم من التحسينات التشريعية والسياساتية. وبذلك، توفر الدراسة فهمًا أعمق للتفاعلات المعقدة بين البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشكل تجربة المرأة في سوق العمل العربي.

في النهاية، يمكن القول إن الإطار النظري والدراسات السابقة يشكلان أساسًا قويًا لفهم واقع تمكين المرأة، لكنهما في الوقت ذاته يشيران إلى ضرورة استمرارية البحث في هذا المجال، خصوصًا في ضوء التغيرات السريعة التي يشهدها سوق العمل العالمي والتحديات الجديدة التي تظهر مع تطور التكنولوجيا والعولمة.

النتائج والتوصيات

•النتائج:

- لوحظ ارتفاع ملحوظ في نسب مشاركة المرأة في مجالات التعليم وسوق العمل في عدة دول عربية خلال السنوات الأخيرة، ما يعكس جهودًا متزايدة لتعزيز دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- رغم هذا التقدم، لا تزال هناك العديد من المعوقات التي تحد من تحقيق المساواة الحقيقية، مثل الفجوة المستمرة في الأجور بين الرجال والنساء، والتي تعكس تمييزًا هيكليًا في بيئات العمل.
- ضعف الحماية القانونية للمرأة في بعض الدول العربية يشكل عائقًا آخر، حيث تفتقر بعض التشريعات إلى ضمان الحقوق الكاملة للمرأة في العمل والحماية من التمييز والتحرش.
- كما تلعب القيود الاجتماعية والثقافية دورًا بارزًا في تقليص فرص المرأة، خاصة في المجتمعات التي تفرض قيودًا على حرية التنقل والعمل والتعبير.
- من ناحية أخرى، لا تزال فرص تولي المناصب القيادية والإدارية في المؤسسات الحكومية والخاصة غير متكافئة، إذ تحتل النساء نسبًا ضئيلة مقارنة بالرجال، ما يعكس ضعف وجود النساء في مراكز اتخاذ القرار.

•التوصيات:

1. **تعزيز التشريعات واللوائح القانونية :**ضرورة تطوير وإصدار قوانين صارمة تضمن المساواة في الأجور والفرص الوظيفية، وتوفير حماية قانونية فعالة للمرأة ضد التمييز والتحرش في أماكن العمل.
2. **توسيع برامج التدريب والتأهيل المهني :**ينبغي تصميم وتنفيذ برامج تدريبية مهنية متخصصة تستهدف النساء لتعزيز مهاراتهن التقنية والإدارية، مما يمكنهن من المنافسة في سوق العمل بكفاءة.
3. **نشر الوعي المجتمعي :**العمل على دمج مفاهيم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في المناهج الدراسية ووسائل الإعلام المختلفة، بهدف تغيير النظرة النمطية تجاه دور المرأة وتعزيز قبول المجتمع لدورها الفاعل.
4. **دعم ريادة الأعمال النسائية :**إنشاء صناديق تمويل خاصة وبرامج دعم للمبادرات الريادية التي تقودها النساء، وتوفير بيئة ملائمة تساعدهن على بدء وتنمية مشاريعهن الخاصة.
5. **تعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية :**وضع استراتيجيات واضحة لتشجيع تمكين المرأة في المناصب الإدارية والتنفيذية، من خلال حصص نوعية وبرامج إرشادية ومساندة داخل المؤسسات.
6. **تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص :**العمل على بناء شراكات فاعلة بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني لتحقيق بيئة عمل أكثر عدالة وشمولية للمرأة.
7. **رصد وتقييم مستمر :**إقامة أنظمة لمتابعة وتقييم مدى تنفيذ السياسات والتوصيات المتعلقة بحقوق المرأة في العمل والتعليم، لضمان تحقيق النتائج المرجوة وإجراء التعديلات اللازمة.

المراجع

العوضي، س. (2021.)المرأة العربية وسوق العمل :التحديات والفرص .بيروت :المركز العربي .للبحوث

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(2020) .(UNDP) تقرير التنمية البشرية في الدول العربية: تمكين المرأة وتعزيز المشاركة الاقتصادية. الأمم المتحدة.

Kabeer, N. (2019). Gender, labour markets and social policy. Development and Change, 50(3), 597–619.
United Nations Development Programme (UNDP). (2020). Human development report: Gender equality in the Arab world. New York: UNDP.

El-Haddad, H., & Kabbani, N. (2021). Women's labor force participation in the Arab world: Challenges and policy options. *International Journal of Gender and Development*, 9(2), 120-138. https://doi.org/10.1080/17454935.2021.1882073

World Bank. (2020). *Women, business and the law 2020: A decade of reform*. World Bank Publications. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/32639

Al-Lamki, A. (2022). Gender norms and women's employment in the Gulf Cooperation Council countries. *Middle East Journal of Economics and Finance*, 10(1), 35-52. https://doi.org/10.1080/21600019.2022.2023194

Assaad, R., & Levison, D. (2020). Women's employment in the Middle East and North Africa: Gender gaps and labor market dynamics. *Feminist Economics*, 26(3), 145-168. https://doi.org/10.1080/13545701.2020.1723209

UN Women. (2019). *Progress of the world's women 2019–2020: Families in a changing world*. United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women. https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2019/06/progress-of-the-worlds-women-2019-2020